الحركة الوطنية الفلسطينية

بين التدخل الأجنبي والتنافس الداخلي (1917-1936)

آمال شحاده *

مقدّمة تاريخية: فلسطين عقدة دولية:

قبل الكلام على الحركة الوطنية الفلسطينية، لا بدّ أن نستعرض بإيجاز العقدة الفلسطينية التي لم تنشأ في عزلة عن الأحداث العالمية، بل كانت جزءًا لا يتجزأ منها، وهي لا تزال حتى اليوم تؤلف عقدة من العقد الدولية، نظرًا لما يمثله موقع فلسطين من أهمية بالنسبة للمصالح الاستعمارية، فهو يتوسط مفارق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويصل ما بين البحر الأبيض المتوسط (المتصل بالمحيط الأطلنطي) والبحر الأحمر وجزء من المحيط الهندي. وهذا الموقع الجغرافي لفلسطين وصِلتها بالأراضي المجاورة حدّدا على مرّ الزمن تطوّرها ومصيرها.

فلقد ارتبط مصير فلسطين دومًا بأوضاع الجزيرة العربية ومصر وسوريا والعراق[1]. وجعلها محط أنظار الدول الغربية منذ القدم وتحديدًا بريطانيا وفرنسا، وتشهد على ذلك الغزوات الصليبية.

لقد استعاد الغرب اهتمامه بالمنطقة العربية في أعقاب احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر، كما أيقظت حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين في أواخر القرن الثامن عشر أطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المنطقة بشكل مباشر، نظرًا لما انطوت عليه حملة نابليون من تهديد خطير لمصالح بريطانيا في الهند.

واهتمام بريطانيا بفلسطين والمنطقة العربية لم يكن من أجل تأمين الطريق التجاري والمواصلات البحرية والعسكرية فحسب، بل كان من أجل أن تحتفظ بريطانيا بالمنطقة لحساب نفوذها، وذلك عن طريق سيطرة أسطولها في الشرق، وعن طريق الحفاظ على الأمبراطورية العثمانية كحاجز في وجه أطماع الدول الأوروبية الأخرى[2]. كما إنّها لم تكن ترغب في رؤية روسيا متمركزة على البوسفور[3] وفرنسا في الشرق تهدد مصالحها في الهند، فبدأت جديًّا في التفكير بمسألة مستقبل فلسطين، وبالشعب الذي سيؤمّن مصالحها في المنطقة. بدأت بالمناداة باستيطان اليهود في فلسطين وجعلها مستعمرة بريطانية (دومينيون) حسب قول بالمرستون (Palmerston) وزير الخارجية البريطاني في 25 أيلول 1840 لأن المنطقة تحتاج إلى المال والعمل، وأن العبرانيين يترقبون العودة إلى سوريا... سوف يستفزّهم النداء فيخرجون بثرواتهم وصناعاتهم..."[4].

وبالفعل، "إنها لضربة للإنكليز إذا ما استولى أي من منافسيها على سوريا،

فأمبراطوريتها التي تمتد من كندا إلى الغرب، إلى كلكتا في (الهند) وأستراليا في الجنوب الشرقي تقطع نصفين.. يجب أن تصون انكلترا سوريا لنفسها.. ألا تستدعي السياسة إذًا أن تنمّي إنكلترا، وهي دولة تجارية بحرية عظمى، قومية اليهود، وأن يرجع إليها فضل استيطان اليهود في فلسطين"[5].

وللأسباب نفسها، وجد الفرنسيون فكرة "بعث إسرائيل" أمرًا ضروريًا لصيانة مصالحهم في الشرق، وانطلاقًا من ذلك بدأ التنافس (الاستعماري) حول فلسطين، واشتد الصراع في نهاية القرن التاسع عشر، وكان ميدانه مصر وأفريقيا، وفي بداية القرن العشرين كانت الصهيونية قد أصبحت يهودية، وكانت منظمتها قد بدأت تحتل مكانها في بعض المحافل الأوروبية[6]، فزادت حاجة بريطانية أكثر إلى فلسطين لأنها شكلت بالنسبة لها المخفر الشرقي ضد أي تهديد محتمل لقناة السويس"[7]، واحتلالها "يمكّن بريطانيا من السيطرة المطلقة على خليج السويس والعقبة وعلى البحر الأحمر، ويعطيها النفوذ الأعلى في غرب الجزيرة العربية"[8]. واستتبع ذلك "إقدام بريطانيا على الالتزام بسياسة ثابتة هدفها الحفاظ على المصالح التجارية في المنطقة تحت ستار حماية الأقليات الدينية[9].

ولما كانت فرنسا وروسيا قد فرضتا حمايتهما على الكاثوليك والأرثوذكس، فقد أعلنت بريطانيا حمايتها للدروز والبروتستانت واليهود في سوريا وجبل لبنان وفلسطين، كما كانت الدول الغربية قد فرضت على الأمبراطورية العثمانية ما عرف "بالامتيازات الأجنبية بحيث بات المقيمون الأجانب دولة داخل دولة لا تسري عليهم القوانين العثمانية ولا تُجبى منهم الضرائب.

وكان من جراء تلك السياسة أن أقامت بريطانيا أول قنصلية غربية لها في القدس عام 1839 وجهت معظم جهودها ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلسطين. و"إن مسألة حماية اليهود كانت الشغل الشاغل للقنصلية البريطانية في القدس"[10].

والواقع أن القضية تخطت مسألة حماية اليهود في فلسطين، فالجالية اليهودية كانت صغيرة جدًا لا تتجاوز تسعة آلاف وسبعمئة نسمة موزعين بين القدس والجليل وصفد وطبريا حسب تقرير نائب القنصل البريطاني نفسه[11]. وكان هدف بريطانيا استقدام جاليات يهودية لأسباب ودوافع استعمارية بيّنها بوضوح الفايكونت بالمرستون (Viscount Palmerston) رئيس وزراء بريطانيا، وكانت من أجل إقامة حاجز بشري استعماري غريب يحول دون قيام دولة عربية مستقلة موحّدة تضم المشرق العربي وأفريقيا العربية، حفاظًا على استمرار السيطرة الأجنبية على مقدّرات الوطن العربي.

لم تكن أفكار بالمرستون في هذا الصدد خاصة به، إذ تبناها بعده أبرز رجال السياسة الاستعمارية البريطانية من أمثال شافتزبري وديزرائيلي وجوزيف تشمبرلين وتشرشل وبلفور وغيرهم. ولا شك أن شقّ قناة السويس واحتلال بريطانيا لمصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان

لهما أعمق الأثر في تفكير الساسة الإنكليز الإستراتيجي بالنسبة لأهمية فلسطين وضرورة السيطرة عليها، وأدّيا بالتالي إلى تزايد الحماسة لفكرة إقامة مستعمرة يهودية تحت الحماية البريطانية في فلسطين.

التقت المصالح البريطانية في الشرق مع الفكرة الصهيونية التي انطلقت في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر التي طالبت "بالعودة إلى فلسطين واستعمارها، وساعد في تحقيق ذلك انهيار الحركة الاندماجية اليهودية (Haskalah) وقيام جمعيات "حب صهيون"، ما طرح مسألة استيطان اليهود في فلسطين كاحتمال عملي وجدّي. وتحولت المسألة اليهودية بعد ذلك إلى مسألة "قومية" لا يمكن حلّها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية عالمية. وهكذا كان. وفي أعقاب المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل 1897 "أسست الدولة الصهيونية[12].

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحقيق هدف العودة، إلا أن المشكلة الفلسطينية لم تنشأ إلا أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الثورة العربية وأرادت أن تحلّ محل الدولة العثمانية في بلاد الشام وغيرها من الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية في تلك الجهة بما فيها فلسطين. وأصبحت بريطانيا في مواجهة ثلاث قوى في الشرق: الحركة العربية، والمطامع الفرنسية، والحركة الصهيونية، وعليها أن تكيف معها علاقاتها المقبلة، وأن تضمن مصالحها - فيما لو تعرضت هذه المصالح لأي خطر- ولما كانت بريطانيا هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تحتل قواعد في شرق البحر المتوسط (قبرص 1878 ومصر 1882)، وهي الدولة الوحيدة أيضًا صاحبة أوسع نفوذ وأكبر سيطرة على إمارات الخليج العربي، وجنوب الجزيرة العربية، فقد كان عليها أن تضمن في النهاية مصالحها الحيوية. ومن هنا كانت مراسلات حسين – مكماهون (McMahon)، 1915 -1916 واتفاقية سايكس - بيكو 1916، وتصريح بلفور 1917[13]، عبارة عن حلقات ثلاث متكاملة طوقت بنجاح الشرق الأوسط بالنفوذ البريطاني.

وهنا يطرح السؤال: كيف سيواجه الفلسطينيون الاستعمار والهجرة في ظل هذه التعقيدات الدولية؟

أولًا: انبثاق الحركة الوطنية الفلسطينية من رحم القومية العربية:

ظهر ردّ فعل الفلسطينيين العرب ضد الهجرة الصهيونية الأولى واضحًا، منذ أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحوّل عن الطابع الديني والمعايشة إلى الطابع الاستعماري الاستيطاني الزراعي بوحي الأفكار الصهيونية والسيطرة. وأثبتت الوقائع التاريخية بما لا يقبل الشك، وعي الشعب الفلسطيني المبكر لأخطار الصهيونية والاستعمار، وأكدت خياره في المواجهة، وقد اتخذت المقاومة العربية ـ الفلسطينية للصهيونية والاستعمار (الانتداب) البريطاني أشكالًا عديدة، وتبنت مختلف الأساليب الكفاحية في الاحتجاج

والمطالبة، إلى المقاطعة فالإضراب، فالعصيان المدني فالثورة المسلحة.

أ- الحركة القومية العربية، يقظة بدائية متعثرة:

يدعي الأيديولوجيون الصهيونيون أن الحركة الصهيونية باعتبارها "حركة البعث القومي اليهودية" هي التي استنفرت الحركة القومية العربية – الفلسطينية، وأن عملية خلق الأمة اليهودية في (فلسطين) أسهمت في خلق "الأمة العربية الفلسطينية"[14]. لكن الذي استنفر تلك الفترة، حقيقةً هم العرب أجمعون، لأن المشاريع التقسيمية للمنطقة وتحريك المشروع الصهيوني باتجاه فلسطين دفعا إلى قيام حركة قومية عربية نشطت في عهد الأمبراطورية العثمانية وغايتها كانت الدفاع عن حقوق العرب عامة. لأنه وفي مطلع القرن العشرين وحين ظهرت الصهيونية لم تكن فلسطين وحدة جغرافية مستقلة أو كيانًا سياسيًا منفردًا، بل كانت جزءًا من الأمبراطورية العثمانية، وألفت مع أقاليم أخرى سوريا الطبيعية[15]، فشملتها الحركة العربية الواحدة.

وتعود بوادر الحركة القومية العربية في الشرق العربي إلى القرن التاسع عشر، إلا أن جذور الحركة القومية العربية المعاصرة نمت في سوريا الطبيعية مع مطلع القرن العشرين وتجسّمت في جمعيات ونوادٍ، وتألفت في الآستانة عاصمة الأمبراطورية العثمانية آنذاك. وتؤكّد الحقائق التاريخية كلها أن الحركة القومية العربية، في المشرق العربي، في عهد الأمبراطورية العثمانية، تجاوزت الإقليمية التي ظهرت في ما بعد، بدليل أن قادة "جمعية العربية الفتاة" التي تأسست في باريس عام 1911، للعمل من أجل النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحيّة، تنتمي إلى مختلف الأقاليم العربية المشرقية التي قسمتها دول الاستعمار في ما بعد إلى أقطار منفردة بغية السيطرة عليها[16]. وظهر ذلك بوضوح في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس في حزيران 1913 من أجل البحث في القضايا الوطنية، ومناهضة الاحتلال، والمطالبة بحقوق العرب في الدولة العثمانية، وضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

ونستنتج من المؤتمر أن الحركة القومية العربية قد استيقظت على أخطار الأمبريالية الأوروبية التي كانت قد تقاسمت عددًا من الأقطار العربية[17]. وكانت ترى طريقها في البقاء في إطار الأمبراطورية العثمانية، لا في الخروج منها، اعتقادًا من قادتها أن الدولة العثمانية تحميهم من الأطماع الأوروبية. كذلك قدّر المؤتمرون ضرورة إنشاء إدارة لا مركزية في كل ولاية عربية، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية في مجلس النواب العثماني وفي الولايات العربية.

استيقظت الحركة القومية العربية في الولايات العربية العثمانية على أخطار الحركة الصهيونية. وظهرت هذه اليقظة البدائية بإثارة النائبين شكري العسلي (نائب دمشق)، وروحي الخالدي (نائب القدس) قضية النشاط الصهيوني في فلسطين في مجلس النواب العثماني، واستمرت ضعيفة، والواقع الدولي لم يخدم الحركة القومية العربية، فتعرضت أثناء الحرب العالمية

الأولى لضربتين قاسيتين: كانت الأولى، إجراءات القمع الدموية التي اتخذها جمال باشا حاكم سوريا، وذهب ضحيتها مئات من كبار القوميين العرب، والثانية، نجاح العائلة الهاشمية في السيطرة على قيادة الحركة القومية[18] ومصادرة قرارها.

والمصيبة الأكبر التي حلّت بالحركة القومية العربية، أن قيادتها متواطئة، فعندما نشر البلاشفة معاهدة سايكس – بيكو، وعلم الفلسطينيون أيضًا بوعد بلفور، تبين أن الأمير فيصل يعلم بالخطط الاستعمارية التي تحاك للمنطقة ويسكت عنها[19]. وينسّق ويتابع التفاصيل مع زعيم الحركة الصهيونية آنذاك حاييم وايزمن (Chaim Azriel Weizmann). ويؤكد الأخير في كتابه الذكريات "التجربة والخطأ"، أنه أوضح للأمير رغبته في تبديد مخاوف العرب وطلب منه تأييده[20]، كما وقّع على معاهدة تنسيق بين الدولة العربية الموعودة وفلسطين اليهودية! وهذا يدل بشكل غير قابل للشك، على مدى تورط فيصل في قضية فلسطين، وصلت حدّ التفاهم على الحدود بين الدولتين، وأن "تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في 2 نوفمبر"، بما فيها التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية والاستيطان..."[21].

وليس غريبًا على فيصل أن يقوم بذلك، فقد انتمى إلى عائلة إقطاعية، ومنذ أن تسلل إلى قيادة الحركة القومية العربية، نجح في مصادرة قرارها وكشف تحركاتها، ثم هادن الحركة الاستعمارية البريطانية وتساوق معها في مناوراته المتعاقبة بعد الحرب العالمية الأولى. وإن فكرة التعاون العربي – الصهيوني ولدت في الدوائر البريطانية، وكان سايكس الذي صاغ اتفاق سايكس – بيكو، مهندس العلاقة بين الوزارة البريطانية، وقادة الصهيونية وكان لورانس وكيل المخابرات البريطانية الذي التحق بالأمير فيصل ورافقه مثل الظلّ، يوحي له بكل شيء يتوافق مع المخططات البريطانية[22].

وعلى ضوء ما تقدم، تؤكد الاتصالات والاتفاقات بين فيصل وقادة الصهاينة أن فيصل وافق على أن تكون فلسطين لليهود مقابل الدولة العربية الموعودة له، وأن الصهيونية كانت تجد التأييد بين الإقطاعيين العرب والعناصر المتعاونة مع الاستعمار البريطاني... أما جماهير الشعب العربي فقد قاومتها منذ أن عرفت بحقيقتها، وأدركت أبعاد وعد بلفور[23].

فالحركة القومية العربية ضمنًا، ترفض الصهيونية ووعد بلفور، لكنها تأثرت بالحقائق التي بدأت الدول الاستعمارية تخلقها، فانقسمت إلى شطرين: سوري وعراقي، وظهرت الاتجاهات الإقليمية في الحركة القومية العربية الواحدة:

"فهذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يهتم به من المشاكل، وذاك سوري يرى في أطماع فرنسا أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية، وذاك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الإنكليز قبل كل شيء..."[24]. بالإضافة إلى أنها كانت منذ البداية هدفًا رئيسًا للسلطات البريطانية التي

عملت جاهدة على إجهاض حركتها عندما أوعزت إلى الأمراء الهاشميين بتسلم قيادتها، لما لهم من علاقات وارتباط مصالح مع الإنكليز. واتبعت سياسة فرّق تَسُدْ، بحيث أخذت تساند بعض الشخصيات الإقطاعية بتبوؤ مناصب فيها على حساب آخرين.

ناهيك عن الانقسامات التي كانت تصيب قيادة الحركة القومية، فكانت موزّعة بين قوى ثلاث، فريق مؤيد للإنكليز، وآخر للفرنسيين وثالث للأتراك.

وبهذا الجوّ من الانقسامات تريد الحركة القومية أن تهتم بالقضايا العربية وتطالب بحقوقهم، وكثيرًا ما كانت النتائج لمصلحة الإنكليز والصهاينة.

وعندما اشتد خطر الصهاينة على فلسطين بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية الإقليمية تشقّ طريقها إلى الظهور. وتبلوَرَ عملها حين عقد المندوبون الفلسطينيون في المؤتمر السوري العام مؤتمرًا لهم في دمشق في 27 شباط 1920، ورفضوا الوطن القومي اليهودي، واعتبروا الصهيونية خطرًا على البلاد. وبدأت تستخدم كلمة فلسطين منفصلة عن سوريا في خطاباتهم السياسية. وفي تموز 1920 حُسم احتلال فرنسا لسوريا الشمالية ولبنان، وتمّت تصفية إدارة فيصل العربية، واحتلت بريطانيا العراق وفلسطين. عندئذٍ تبلورت أكثر وجهة الحركة الوطنية العربية – الفلسطينية، وعقدوا مؤتمرًا لهم في 14 كانون الأول 1920، وقرروا رفض وعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين تتحد مع سوريا ولبنان[25]. وفي الوقت ذاته، انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني، كانت بمثابة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة[26].

وبدأ الصراع التحرري في فلسطين واضحًا.

ب- المعارضة العفوية ضد الصهيونية:

إذًا بدأ وعي الفلسطينيين لقضيتهم مبكرًا، فهم شعب امتلك حضارة ولغة وثقافة وتراثًا، وعندما غزا اليهود فلسطين واحتلوا جزءًا منها، بقي هذا الشعب في أرضه وحافظ على تقاليده وعاداته، وتمسك بالأرض التي استقر عليها ودافع عنها في مراحل كثيرة، غير أن حركته النضالية بدأت وحدوية تؤمن بأنها جزء من الوطن العربي الكبير، وفلسطين جزء من سوريا الطبيعية.

لكن بعد أن فصل الاستعمار فلسطين عن سوريا، تبلورت الشخصية الفلسطينية وأصبح لها هوية بفضل الصمود بوجه الغزوات المتتابعة.

وعندما أصبحت الحركة الصهيونية بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، حركة سياسية لها أهدافها التوسعية، قدّر الفلسطينيون حجم الخطر الذي يهددهم، فواجهوا المرحلة الأولى بعفوية بالغة وبإمكانات محدودة، فبدأوا بمطالبة البرلمان العثماني بمنع الهجرة اليهودية، وعملوا على نشر المقالات في الصحف الفلسطينية والعربية لتحريك الوعي العربي، وتشكّلت حركة وطنية تلمّست طريقها خلال الحكم العثماني حين لم تكن المنطقة التي عرفت تاريخيًا باسم فلسطين وحدة إدارية متميزة عن سوريا. وتبلور عملها مع الاحتلال

البريطاني حين رُسمت لفلسطين حدودها الحالية بفعل عوامل دولية خارجة عن إرادتها[27].

بدأ الصراع ضد الصهيونية وليس اليهود، ولم يأخذ في أي مرحلة من مراحله شكلًا دينيًا، وظهر ذلك واضحًا منذ بدايات الهجرة اليهودية، إذ لم تكن معارضتها "لعقيدة دينية، بل لنعرة عصبية، فهم أعاجم أجانب ونحن عرب، تقول خيرية قاسمية، وسوريا بلاد عربية، تأبى نفوسنا العالية أن تكون لغير العرب"[28]. ونظر العرب الفلسطينيون إلى اليهود سكان البلاد على أنهم شركاء في الوطن، وميّزوا بينهم وبين الغرباء، فقد أعلن المؤتمر السوري العام في دمشق في 3 تموز 1919 قراره، برفض مطالب الصهيونية في فلسطين بما في ذلك جعلها وطنًا قوميًا، أما سكان البلاد الأصليون الموسويون "فلهم ما لنا وعليهم ما علينا"[29].

وأقرّت لجنة بيل (Peel) بذلك عام 1937، باعتبار أن العنصر الديني لم يكن الأساس في محاربة الصهيونية، لكنها خشيت فيما بعد أنه "... إذا ارتفع النداء الديني، وعمّ الاعتقاد بأن قدوم اليهود إلى البلاد لا يعني السيطرة الاقتصادية والسياسية فقط، بـل يعني كـذلك إعادة بناء اليهودية القديمة بناءً كاملًا وغزو الأماكن المقدسة وتدنيسها، وإعادة بناء الهيكل على أنقاضها، فليس من شك بأن العداء العربي يصبح عندئذ أكثر إجماعًا وأشد تعصبًا ويأسًا مما كان في أي وقت مضى"[30].

لم يكن العداء والمواجهة ضد الصهاينة يخصّ فئة من طبقات المجتمع الفلسطيني، إنما شمل قطاعات الشعب كلها، من الوجهاء و"الأفندية" والموظفين الصغار إلى الفلاحين البسطاء، كذلك الطلاب. وساعدت هذه المواجهة التي شملت كل طبقات المجتمع على استمرار الزعامة السياسية، لفترة طويلة على الأقل حتى العام 1948، بيد العائلات الكبيرة وطبقة الوجهاء.

خاض المسيحيون المعركة جنبًا إلى جنب مع المسلمين ضد الحركة الصهيونية التي شكلت خطرًا يهدد المسلمين والمسيحيين معًا، وهو ما جعل تضامنهم أمرًا طبيعيًا ومحتمًا. وتحدثت التقارير البريطانية منذ بدء الاحتلال البريطاني عن أن العداء المشترك للصهيونية عزز التضامن بين مسلمي فلسطين ومسيحييها[31]. وخلال فترة الانتداب كان موقف المسيحيين متلاحمًا مع المسلمين، وشارك المسيحيون في جميع الأحزاب ذات الطابع القومي، واشتركوا في جميع المؤتمرات والوفود، سواء أكانت في فلسطين، أو في البلاد العربية، أو في مختلف دول العالم[32].

هكذا كانت المعارضة للصهيونية هي الظاهرة المهمة التي واجهت اليهود المهاجرين إلى فلسطين، لأن التغلغل الصهيوني منذ بداياته أثار مشاعر الخوف والحذر، وأيقظ وعي الشعب الفلسطيني لما يتهدده من مخاطر. وأخذت ردود الفعل على محاولات الصهيونية الهجرة وامتلاك الأراضي وإقامة المستوطنات، أشكالًا متنوعة تبعًا للفئات الاجتماعية التي تولت

المعارضة، ونتيجة لاختلافها في تقدير مدى الخطر. إلا إن ردود الفعل والمعارضة بقيت بحدودها الدنيا، ولم تغير في المعادلة شيئًا بسبب الضعف الذي انتاب جسم الحركة الوطنية الفلسطينية المعارضة من جهة، والضغط البريطاني من جهة ثانية، في محاولة لإمرار مشروع الدولة الصهيونية.

ثانيًا: بريطانيا تحاصر الحركة الوطنية الفلسطينية 1917-1922:

تُعدّ المرحلة الممتدة من عام 1917 حتى عام 1922 من أدق مراحل القضية الفلسطينية، إذ تعدّدت خلالها مواقف الفرقاء المعنيين، وبرزت ملامح التمركز الاجتماعي الفلسطيني في الصراع العربي- الصهيوني في ظل الحكم البريطاني، ما اضطر الإنكليز للتعامل مع هذا الواقع بإخفاء الحقائق عن الفلسطينيين، ومحاولة التوفيق بينهم وبين الصهيونيين، تمهيدًا لفصل فلسطين عن سوريا والسيطرة عليها.

وعلى الرغم من هيمنة أحداث الحرب العالمية الأولى (1914-1917) إلا أنّ أنظار عرب فلسطين بقيت موجهة نحو مخاطر الصهيونية وضرورة محاربتها، فأبلغ السياسيون العرب المتعاونون مع بريطانيا سايكس "إن العرب، مسلمين ومسيحيين على حدّ سواء، على استعداد لمقاومة بسط السيطرة اليهودية على فلسطين حتى آخر رجل"، وإنه "تم بالفعل تشكيل جمعية في القدس تضم الطبقة المثقفة من الشباب المسلمين لمحاربة الاستعمار اليهودي"[33]. لكن الاسر الإسلامية البارزة وفي طليعتها آل الحسيني وآل النشاشيبي وآل الداودي بقيت مواليه للإنكليز.

استمر الإنكليز في محاولاتهم التعمية فيما خصّ القضية الفلسطينية، ومنعوا أي بحث بشأنها طوال سنيّ الحرب محاولين خداع الفلسطينيين لكسب تأييدهم وعندما دخلوا "استقبلت الجيوش البريطانية بالترحيب بوصفها جيوشًا للتحرير". ومن أجل الحفاظ على مصالحهم في المنطقة، وصون مركزهم الحربي بدأوا بتطويق المعارضة بإيجاد نوع من التفاهم العربي - الصهيوني من جهة، والضغط على الشريف حسين من جهة ثانية، وإفهامه "ان الصداقة اليهودية العالمية للقضية العربية تعني كسب تأييد جميع الدول التي يتمتع فيها اليهود بنفوذ سياسي"[34]. كما أرسلوا بعثة صهيونية برئاسة وايزمان إلى فلسطين لتهيئة الأجواء من أجل تنفيذ الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

لكن الفلسطينيين لم ييأسوا من تصرفات الاحتلال، وانتقلوا إلى العمل المنظّم من أجل مواجهة خطر الصهاينة، فشارك المسيحيون المسلمين مخاوفهم، وألفوا الجمعيات الإسلامية - المسيحية، من أجل أن تصبح قوة تقف بوجه المنظمات الصهيونية. وقاد هذه الجمعيات مجموعة من الوجهاء والتجار في المدن الرئيسة من البلاد.

استمرت المحاولات البريطانية للتقريب بين العرب والصهاينة عن طريق تكثيف زيارات المسؤولين البريطانيين لأصحاب النفوذ في القدس بقصد تطمينهم. وعقد الحاكم ستورس في مكتبه اجتماعًا بين

أعضاء اللجنة الصهيونية وأفراد من آل الحسيني الذين كانوا يُعدّون من أكثر الزعماء العرب تمثيلًا للجزء المحتل من فلسطين، تلاه زيارة وايزمان لإسماعيل الحسيني، ليؤكد له أن مشكلة العلاقة "... بالفلسطينيين العرب هي مشكلة اقتصادية لا سياسية، فمن وجهة النظر السياسية لا يكمن مركز الجاذبية العربية في فلسطين، بل في الحجاز، أو في الحقيقة، في المثلث الذي يقع بين مكة ودمشق وبغداد..."[35]، والأجدى بالنسبة لهم العمل على استقطاب فيصل والسيطرة عليه لما له من مصالح مرتبطة بالإنكليز والصهاينة إذا ما أراد أن يبني مملكة عربية قوية.

على الرغم من الضغط الإنكليزي - الصهيوني تابع الفلسطينيون الاحتجاج والشكوى ضد السياسة البريطانية المتحيزة للصهيونية، وحاولوا تأسيس الجمعيات والنوادي، لكنّ حركتهم بقيت من دون تأثير يذكر، فاستقالت الجمعية الإسلامية - المسيحية في يافا بسبب فشلهم التام في تحقيق هدفها بتأمين المصالح العربية.

مرحلة من النضال فشلت في تحقيق أهدافها، بسبب العمل غير المنظم وضعف الإمكانات، وعدم وجود قيادات جادة في مواجه الإنكليز، ناهيك عن التأثيرات الاقتصادية والطبقية في موقف الفلسطينيين العرب من الصهيونية والحكم البريطاني، وقد قال أورمسبي غور (Ormsby Gore) في صيف 1918 "إن طبقة الأفندية المسلمين التي لا تجمعها رابطة سياسية حقيقية، والتي لا تتمتع بأي قوة منظمة، منقسمة على نفسها بين موالٍ للأتراك وموالٍ للبريطانيين وهي على كل حال لا تجرؤ على الإقدام على أي عمل من شأنه أن يزعج إدارة عسكرية بريطانية تساندها الخوذ البريطانية"[36].

وبالفعل، ظهر هذا الانقسام جليًا في المؤتمر العربي - الفلسطيني الذي انعقد في القدس في السابع والعشرين من شباط 1919، وحضره 27 مندوبًا، كان من بينهم 11 مندوبًا مواليًا لبريطانيا، واثنان منهم لفرنسا، واثنان آخران ليست لهما ارتباطات سياسية معينة، والباقون من أنصار الوحدة العربية.

إن الصراع داخل المؤتمر كان على أشدّه بين الكتلة الموالية لبريطانيا والكتلة الموالية للوحدة العربية، وكان هذا الانقسام يعكس حالًا اقتصادية واضحة.

في هذا الجو من الانقسامات وعدم الثقة، استمرت العلاقات بين العرب الفلسطينيين والإدارة البريطانية في تدهور مستمر، وخاصة أن بريطانيا تتجاهل باستمرار المطالب العربية، وكيف لا وفيصل نفسه يتخاذل عن المطالبة بحقوق العرب، فهو مقيد باتفاقية مذلّة مع وايزمان، عقدت في شهر كانون الثاني 1919 وتقضي بأن يوفق بين العرب الفلسطينيين والسياسة الصهيونية حتى إن "... فيصل أبلغ وفدًا عربيًا في دمشق أنه لا يرى أن الأهداف العربية والصهيونية غير قابلة للالتقاء"[37].

في هذا الجو من الانقسام العربي الداخلي، بدأ مؤتمر السلم في باريس في مطلع كانون الثاني من العام 1919 ليرسم

خارطة جديدة للعالم، وليرسي الأسس الجديدة للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ويفرض على العالم بدعة الانتداب.

على خلاف العرب كان الصهيونيون يدركون ما يريدون، ويعملون على تحصين مواقفهم الدولية، فلهم حضورهم القوي داخل المؤتمر، يؤهلهم لتحقيق مآربهم كافة، وكانوا يعملون وفق خطة مدروسة واضحة المعالم: "وصاية بريطانية قائمة على أساس تنفيذ وعد بلفور على أن يشمل امتداد فلسطين الجغرافي ضواحي صيدا ومنابع الليطاني والأردن وحوران وشرق الأردن والعقبة والعريش وأجزاءً من شبه جزيرة سيناء".

أما العرب فقد اكتفوا بالإدانة والرفض وكتابة العرائض والمنشورات الاحتجاجية التي لا توصل لأي مكان، وقد عبّرت عن ذلك "لجنة كينغ كراين" (King–Crane Commission)، كذلك المؤتمر السوري العام الذي عقد في دمشق خلال الأسبوع الأول من تموز، وطالب بالاستقلال التام لسوريا من دون حماية أو وصاية، وذلك في ظل حكومة مدنية ملكية نيابية، ورفض مطالب الصهيونيين، بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين، وطنًا قوميًا للإسرائيليين، ورفض هجرتهم إلى أي قسم من البلاد[38]، ودخل العمل المقاوم مرحلة التنظيم من خلال الأندية والجمعيات العربية في القدس، وأبرزهم جمعية "الفدائية"[39].

وبحلول عام 1920 أصبح من الواضح لجميع الأطراف في فلسطين أن وقوع انفجار مناهض للصهيونية أصبح أمرًا وشيك الوقوع. وبالفعل، توالت المظاهرات في القدس تعبّر عن سخطها لما يجري في فلسطين، وفي موعد الاحتفالات الدينية للمسيحيين واليهود التي أتت في نفس موعد احتفالات موسم النبي موسى، انفجر الوضع ودار اشتباك بين العرب واليهود، راح ضحيته عدد من الجرحى.

كما تركت هذه الانتفاضة آثارها على المستوى السياسي وخلقت أزمة في رئاسة بلدية القدس، فقد نُحِّيَ موسى كاظم الحسيني عن منصبه بتهمة اشتراكه في المظاهرات ضد الصهيونية، وحلّ محله منافسه في السياسة راغب النشاشيبي، كاشفًا بذلك افتقار قادة الفلسطينيين إلى التضامن، وأنهم مخترقون من البريطانيين القادرين على تأييد واحد والإتيان بخصمه بسهولة مطلقة.

مرة أخرى فشلت المعارضة العربية في إحداث أي تغيير يذكر في السياسة البريطانية تجاه فلسطين. لا بل حصل العكس، فقوي مركز الحكومة البريطانية، وانتقلت من إدارة عسكرية إلى حكومة مدنية منتدبة تلتزم بموجبها تنفيذ وعد بلفور. وعينت هربرت صموئيل (Herbert Samuel) السياسي اليهودي أول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، وشكّل تعيينه ضربة قوية للعرب الفلسطينيين الذين بدوا مصممين على مقاومة الصهيونية.

ثالثًا: الحركة الوطنية الفلسطينية بين مطرقة البريطانيين وسندان المصالح الشخصية (1922- 1928):

على أثر إعلان تصريح بلفور وقرار سان ريمو، اجتاحت البلاد موجة من

الاحتجاجات ضد سياسة بريطانيا. ووقعت اشتباكات بين القبائل العربية والحرس البريطاني على طول الحدود التي تفصل فلسطين عن سوريا، وأسفرت عن إصابات بين الجانبين.

بالمقابل اكتفى قادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالاجتماعات السياسية السلمية، وابتعدوا عن الاحتكاك المباشر بالسلطات البريطانية، آملين أن تقدّر الحكومة موقفهم، لكنّ البريطانيين استمروا في سياستهم، ومنعوا انعقاد المؤتمر الثاني في القدس من دون الأخذ في الاعتبار وضع العرب لأنهم ضعفاء بنظرهم، ولا يستطيعون أخذ المواقف الصلبة نتيجة ما يعانونه من انقسامات.

ولم يكتف البريطانيون بذلك، وبدأ صموئيل في محاولاته استيعاب وجهاء القدس وضواحيها بدعوتهم إلى اجتماع، حضر الجميع باستثناء القليل منهم، وعرض خططه بشأن "المرحلة الأولى من قيام مؤسسات الحكم الذاتي" ومنها "المجلس الاستشاري" الذي كان بمنزلة خطوة متقدمة لامتصاص غضب الشارع العربي - الفلسطيني.

فكان المجلس يتألف من صموئيل رئيسًا، ومن أعضاء نصفهم من البريطانيين والنصف الآخر من العرب (مسلمين ومسيحيين) وثلاثة من اليهود، بالإضافة إلى أن الأعضاء العرب كانوا هم أنفسهم قادة ما يسمى بالحركة الوطنية كإسماعيل الحسيني، وفريج أبو مدين، وسليمان ناصيف، وعبد الرزاق طوقان، وهم من الوجهاء الموالين لبريطانيا، ومن أصحاب المصالح الضالعين معها.

توالت خسائر الفلسطينيين فسقط الحكم العربي في دمشق خلال تموز 1920 وخسروا بسقوطه حليفًا قويًا، وأصبحوا وحيدين وسط حلبة صراع كان ميزان القوة فيها لمصلحة أعدائهم، فقرروا عقد مؤتمر ثالث في حيفا في الثالث عشر من كانون الأول 1920، وحضره ممثلون عن الجمعيات الإسلامية المسيحية، وممثلون عن جمعيات من مختلف أنحاء البلاد، وتولى رئاسته موسى كاظم الحسيني، وقد قرروا فيه الاستمرار في السير على "ميثاق وطني" للحركة الوطنية الفلسطينية، والمطالبة بقيام حكومة وطنية مستقلة، وشجب السياسة الصهيونية، ورفض مبدأ الهجرة. ثم انتخبوا لجنة تنفيذية من الوجهاء الفلسطينيين تضم موسى كاظم الحسيني رئيسًا، وتوفيق حماد وسلمان التاجي وعارف الدجاني وعمر البيطار ويعقوب فراج وألفرد روك وآخرين أعضاءً.

عكست قرارات المؤتمر تركيبة اللجنة التنفيذية التي تألفت من قادة الجمعيات الإسلامية - المسيحية، ومن الوجهاء والتجّار والملاكين، وأقلية من مثقفي الطبقة الوسطى. لم تُدن الانتداب، واكتفت بالاعتراض على إدخال تصريح بلفور في مواده، ولم يرد أي ذكر للاستقلال والوحدة مع سوريا في بيان المؤتمر، وهذا بحد ذاته كان لافتًا.

وعلى الرغم من اعتدال مقررات مؤتمر حيفا، اعتبرت الحكومة البريطانية ذلك غير

كافٍ، فبادرت إلى تطويق المعارضة، فقام صموئيل بدعوة زعماء المعارضة إلى اجتماع يعقد في دار الحكومة، بقصد إقامة علاقات شخصية معهم، ولبحث "الأمور التي تشغل بالهم". وعرض موسى كاظم الحسيني مخاوف الشعب من عواقب بيان بلفور والهجرة اليهودية وقضية الحكومة التمثيلية، لكنّ صموئيل اعتبر أن مسؤولياته محدّدة فقط في إجراء انتخابات بلدية، وأعرب عن استعداده للاعتراف بأي هيئة من "الذوات بنفس الطريقة التي اعترف فيها بالمجلس الوطني اليهودي، وبنفس الشروط، أي أن لا تكون هناك أي قرارات تتناقض مع شروط الانتداب"[40].

لم يوافق الزعماء الفلسطينيون على مقترحات صموئيل، لكنهم تجاوبوا في كسب ودّ المندوب السامي مع ما يرافق ذلك من ملابسات على المستوى السياسي.

في الوقت نفسه، تسلّم تشرشل، بوصفه وزيرًا للمستعمرات، زمام المسؤولية عن دائرة الشرق الأوسط، فعقد مؤتمرًا مع أعوانه في القاهرة، وأوصى بأن يشكّل شرقي الأردن مقاطعة من فلسطين بقيادة الأمير عبد الله شقيق فيصل، ويكون مسؤولًا أمام المندوب السامي، لكن من دون أن تكون هذه المقاطعة مشمولة في النظام الإداري لفلسطين، وبالتالي من دون أن تنطبق عليها شروط الانتداب، هذا من جهة، أما من جهة ثانية، وفي مقابل تلقيه مساعدة مالية، فقد تعهد الأمير عبد الله بعد اجتماعه بتشرشل في القدس، باحترام الالتزامات البريطانية الدولية تجاه فرنسا بشأن سوريا والصهيونيين، أما بشأن فلسطين فيبقى الهدف الرئيس من إنشاء إمارة في شرق الأردن هو إيجاد مأوى ومستوطن للفلسطينيين العرب الذين سوف يضطرون إلى مغادرة فلسطين بسبب البرنامج الصهيوني[41].

يتقدم المشروع الاستعماري في فلسطين بخطىً حثيثة، وتُهيّأ له الظروف السياسية، والوفد الفلسطيني ما زال يراهن على زيارة وزير المستعمرات تشرشل خائبًا، ولا يهم بعض قادته إلاّ الوصول إلى مراكز مهمة، فسرعان ما تولى الحاج أمين الحسيني دور المفتي مدعومًا من صموئيل ومبايعًا له[42]، وصموئيل كان له دوافعه أيضًا من دعم الحسيني لأن "السلطات البريطانية كانت تفضّل أن يكون على رأس الحركة (الوطنية العربية) قادة نصف ثوريين، يناضلون من خلال ارتباطهم ومصالحهم العائلية، مستعدون للمهادنة وقبول الحلول النصفية، قادة يستطيعون المناورة معهم، لا يجرؤون على حلول ثورية كاملة، مما يسهّل على السلطة كبح المقاومة وإيقافها عندما تأخذ شكلًا خطرًا"[43].

ومن أجل ذلك أيضًا آثر صموئيل لعب دور متوازن بين كبار العائلات الفلسطينية وآل الحسيني وخصومهم آل النشاشيبي، وهذا يتفق مع السياسة الاستعمارية التقليدية.

هذه المواقف التي بناها قادة الحركة الوطنية والقائمة على المصالح الشخصية، أثارت اشمئزاز الأوساط الفلاحية، وخلقت بينهم طبقة من الزعماء المعادين للصهيونية[44]. وعبرت عنها الأحداث التي

اندلعت عام 1921، في عيد العمال، وأسفرت عن عدد من القتلى اليهود، وحاول السكان الفلسطينيون العرب مقاطعة اليهود في أيار 1921، لكنهم جوبهوا بموقف معارض من زعماء مؤتمر حيفا، والجمعيات الإسلامية – المسيحية الذين يشكلون الحركة الوطنية الفلسطينية، وبذلوا "أقصى جهودهم للحيلولة دون ذلك... وفسّر الناس (موقفهم) بأنهم مدفوعون من اليهود"[45]. ونتيجة لمواقف الوجهاء المهادنة للبريطانيين والصهيونيين فقدوا شيئًا من مكانتهم لدى الجمهور الفلسطيني، وأصبحوا بحاجة إلى إعادة ترسيخ زعامتهم في البلاد، فتداعوا إلى عقد المؤتمر العربي الرابع في القدس خلال شهر أيار 1921 وفي ظل الرئاسة التقليدية لموسى كاظم الحسيني، حضر المؤتمر نحو مئة مندوب من مختلف أقضية فلسطين. لم يأتِ المؤتمر بجديد، إنما أرسل وفدًا إلى لندن وأوروبا لشرح القضية الفلسطينية، وبعد سنة كاملة عاد الوفد خائبًا مما رآه من تصميم على السياسة المرسومة لفلسطين.

استمر دور الحركة الوطنية بالعمل على التهدئة بالرغم من الأصوات المرتفعة التي أخذت تنادي بالعمل العسكري الثوري، مع العلم أن القوى التي تتبنى الأساليب الثورية تفتقد أيضًا إلى القيادة المطلوبة.

لكن تحت الضغط الاقتصادي، والسياسي المتمثل بظهور كتاب تشرشل الأبيض[46] عام 1922، بدأت تظهر معالم تغيير مهم في الإستراتيجية الفلسطينية، وجرأة أكبر في معارضة الانتداب البريطاني، وتحرك للمطالبة بالاستقلال التام، وإقامة دولة موحدة تتألف من سوريا وفلسطين[47]. وعلى أثر ذلك، بدأت حركة الإضراب في الثالث عشر والرابع عشر من تموز تشق طريقها وسط احتجاجات قوية ضد الحكومة البريطانية، ومطالبة بالامتناع عن دفع الضرائب لحكومة غير إسلامية.

انقسم الرأي داخل اللجنة التنفيذية الفلسطينية حول المطالب والقرارات الصادرة، وكان عارف الدجاني أحد الزعماء ورئيس اللجنة، أحد المعترضين عليها، قدم استقالته من رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة الجمعية الإسلامية – المسيحية بالقدس، وأصبحنا أمام رأيين: واحد يدعو إلى المقاومة السلمية غير العنيفة، وآخر يدعو إلى انتهاج أساليب ثورية على طريقة حرب العصابات[48].

في هذا الجو من التشنج والانقسام استعدّت البلاد للمؤتمر الخامس الذي حضره نحو مئة مندوب اختيروا على أساس العائلية وتبادل المصالح، فقال فيهم نجيب نصار: "الذاهبون إلى المؤتمر واحد من ثلاثة: طالبُ جاهٍ من وراء التظاهر بالوطنية، وطالب منفعة أو خطوة من وراء الجاسوسية الدنيئة، ومخلص يريد خدمة وطنه"[49]. وتبنى المؤتمر 18 قرارًا أهمها رفض الدستور الفلسطيني الجديد، ومقاطعة الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي، وإنشاء مكتب عربي – فلسطيني في لندن، وتوفير الظروف الملائمة لتوعية الفلاحين، ومقاطعة البضائع اليهودية ومشروع روتنبرغ، والحيلولة دون بيع

العقارات إلى اليهود، وتنفيذ "برنامج مالي" لجباية التبرعات.

إن دلت قرارات المؤتمر على شيء، فهي تدل بصورة قاطعة على مختلف الاتجاهات التي سادت المؤتمر، وأن الميثاق الوطني الذي وضعه المؤتمر الخامس لم يتعرض حتى لذكر كلمة الانتداب، وهو الأساس الحقيقي للقضية الفلسطينية، إنما أكد على المساعي المشروعة كوسيلة مثالية للكفاح ضد الاستعمار البريطاني في فلسطين، وهذا كله يعكس صورة واضحة لتكوين القيادة والزعامة التقليدية التي تولت قيادة الحركة الوطنية في فلسطين لفترة طويلة من الزمن[50].

أسفر فرض الانتداب على فلسطين عن ظهور انشقاقات في الحركة الوطنية تزعمته الأسرة النشاشيبية، بالإضافة إلى ظهور (الجمعيات الإسلامية الوطنية) وهي جمعيات مشبوهة، ساعد في إنشائها وموّلها بالمال (كلفرسكي) ونادت بقبول الانتداب على فلسطين شرط أن يراعى مركز الأكثرية الإسلامية، وضربت على وتر الدين حتى يمكن التأثير على الشعب، والواقع أن هذه التبريرات هي نفسها التي نادى بها الأمير عبد الأمير عبد الله حيث قبل حضور حفل تنصيب صموئيل في 11 أيلول من العام نفسه. ومما لا شك فيه أيضًا أنه كان ذا دور فعال في تأسيس هذه الجمعيات[51].

عند قراءتنا لهذا المشهد نرى الصورة واضحة للحال التي تسير عليها الأمور في فلسطين من انقسامات عائلية شغلت المصالحة فيها حيزًا على حساب القضية الأهم والدور السياسي للأمير عبد الله المهادن للإنكليز دومًا، نستنتج من نتائج المؤتمر السادس الذي عقد في يافا بين السادس عشر من حزيران 1923 والعشرين منه برئاسة موسى كاظم الحسيني، والأعضاء في معظمهم ممن حضر المؤتمرات السابقة، أنه رفض المؤتمر المعاهدة الأنغلو – عربية لأنها "مخالفة للعهود التي قطعت للعرب، ولحقوق الشعب الفلسطيني"، وقرر "رفض كل مشروع لا يتضمن تحقيق مطالب الأمة"[52].

أما قضية الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة فشغلت المؤتمر وكادت أن تطيح به نتيجة انقسام الرأي حولها، فتبنى جمال الحسيني الدفاع عن سياسة الامتناع عن دفع الضرائب تحت شعار "لا ضرائب بدون تمثيل"، أما اللجنة التنفيذية فقد اعترضت على الفكرة معتبرة أنه من المتعذر تنفيذها من دون إحداث ثورة، وأنه من العبث أن يؤمل بنجاح ثورة ضد الحكومة البريطانية في بلد صغير وفقير كفلسطين.

فشلت القيادة السياسية في اللجوء إلى سلاح الامتناع عن دفع الضرائب، وتبنى المؤتمر 24 قرارًا، وكلف اللجنة التنفيذية بتنفيذ مقاطعة مشروع روتنبرغ والبضائع اليهودية، وإرسال وفد إلى لندن لمتابعة قضية فلسطين، إلا أن اللجنة الوزارية في إنكلترا المخوّلة درس المشكلة الفلسطينية رفضت استقبال الوفد، الأمر الذي "أحدث اشمئزازًا وخيبة أمل لدى الأوساط الوطنية العربية"[53].

إضافة إلى أنه في 29 أيلول أصبح صك الانتداب نافذ المفعول، كل هذا واللجنة التنفيذية لا تحرك ساكنًا، فخرجت أصوات في فلسطين مناوئة للتيار الوطني، وعناصر جديدة موالية للسياسة البريطانية بالظهور على المسرح السياسي في البلاد وبدأت تتشكل كتل جديدة تارة باسم "الحزب الحر"، وتارة أخرى باسم "الحزب الوطني"، تتبنى سياسة تتعارض مع سياسة الجمعيات الإسلامية – المسيحية، وترى تحقيق أهدافها من خلال التعاون مع الحكومة لا معارضتها، وأن من مصلحة فلسطين الاتفاق على تسوية مُرضية مع بريطانيا[54].

جاءت هذه الانشقاقات عن الحركة الوطنية كنتيجة طبيعية، لفشلها المتكرر في قيادة المرحلة، وزيادة في الانقسامات انسحبت على الرأي العام، وذكر دروزه أن الإنكليز ساهموا بدورٍ مهم في ظهور "الحزب الوطني"، وفي تعميق الانشقاقات من خلال اللعب على التوازن بين العائلات[55].

وتعرضت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى انشقاق آخر، تمثّل ببعض العناصر المسيحية التي خافت من انتصارات مصطفى كمال، كما خافت من الدعوة إلى الوحدة الإسلامية التي بدأت تظهر بين أوساط المثقفين المسلمين في البلاد، وقد أضعف هذا الانشقاق من نشاطات الجمعية الإسلامية – المسيحية في فلسطين[56].

انشقاق ثالث يضرب الحركة الوطنية بظهور الحزب الزراعي، الذي قام على "فكرة التفريق بين المدينة والقرية والمدني والفلاح"[57]، ولعب الإنكليز وأعوانهم من اليهود العرب دورًا أساسيًا في تشكيله، وبالتالي في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني.

وفي بداية عام 1924 زار الحسين عمان الهدف منها محاولة الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا حول القضية العربية عامة، وقضية فلسطين خاصة، والتي انتهت بتقليد الحسين منصب الخلافة الإسلامية. وعندما حاولت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني مقابلته في 21 كانون الأول 1924، في عمان لبحث القضية الفلسطينية، استدعى الحسين ممثلين عن الحزب الوطني وحزب الزراع إلى عمان للمشاورة، وهذا دليل على اعترافه بهم ورسالة إلى اللجنة التنفيذية، فأعادتها خائبة.

شعر آل الحسيني بمدى ضعفهم، وبإمكانية فقدان مركزهم ونفوذهم على المستوى الوطني، فحاولوا تعويم أنفسهم من جديد، ودعوا إلى عقد مؤتمر سابع في حزيران 1927، اشترك فيه ممثلون عن مختلف الفئات، وكان أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماسة وقوة القرارات وشمولها، وكان سيخرج بالمطالبة بحكومة وطنية في ظل نظام الانتداب، لولا تنبّه بعض الوطنيين إلى ذلك، وانتهوا بتأييد مقررات المؤتمرات السابقة، ولم يوجهوا أية إشارة أو نقد للصهيونية[58].

انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من 48 عضوًا كانت الغلبة فيها للكتلة النشاشيبية، التي لم تستطع أن تقود الحركة الوطنية، أو أن تضع لها برنامجًا جديدًا، فساد جو من

التوتر بين الفلسطينيين العرب بسبب ما آلت إليه أحوالهم حيث لا قيادة سياسية موجودة، ولا خارطة طريق واضحة، فالكل يعمل بما تمليه عليه مصالحه ومن خلال نظرته إلى الانتداب والصهيونية. فكان منهم المهادن، وهم آل الحسيني، ومنهم الأكثر مهادنة، آل النشاشيبي، والفريقان يعملان على استقطاب الشارع العربي. ولم يكفِ ما أصاب القوى الوطنية من تمزّق وإرباك وإشاعة العصبية العائلية، بل أقحم الدين في المعركة، واستُخدم لإضعاف مواقع الأعداء.

وإن الاصطدام الخطير الذي وقع في العام 1929 بين الفلسطينيين العرب من ناحية واليهود والبريطانيين من ناحية ثانية، اندلع نتيجة الخلاف بشأن حائط المبكى الذي كان يعتبره المسلمون جزءًا من باحة مسجد الصخرة، ويعتبره اليهود الأثر الباقي من هيكل سليمان، وتبعًا لذلك يقدّسونه.

ولا شك في أن دراسة مواقف أطراف النزاع المختلفة، العرب والصهيونيين والحكومة، تشير إلى أن القيادات المختلفة قد استفادت من الفرص التي أتاحتها لها التطورات والأحداث. فالحكومة استفادت من تحول العداء المتصاعد للحركة الوطنية العربية الفلسطينية ضد الحكومة إلى حركة صراع بين المسلمين واليهود.

والعرب وجدوا أن الدين بدأ يشد عصب الناس أكثر إلى القضية الفلسطينية. ومهما يكن من أمر فإن الوجهاء ورجال السياسة والدين يعتصمون بضبط النفس تجنبًا للاصطدام بالإنكليز، وأبدى الحاج أمين الحسيني استعداده للامتثال لطلب الحكومة بضبط الصحف العربية الفلسطينية على الرغم من الغليان والخوف الذي يعتري نفوس المسلمين من الاعتداءات اليهودية المستمرة على حائط المبكى(59). واكتفى رجال السياسة والدين ببيانات الاستنكار والاحتجاج على "أعمال العدوان اليهودية على البراق المقدس"(60)، وعلى تلكؤ الحكومة في تطبيق مضمون الكتاب الأبيض.

وفي إطار المواجهات الكبيرة التي حصلت بين اليهود والعرب كان فيها للشباب الحصة الأكبر، ونتج عن ذلك اتجاهان: اتجاه تبناه وجهاء المسلمين ورجال الدين، دعا إلى توجيه الهجوم نحو العدو الصهيوني والانتقام منه، واتجاه ثانٍ كانت تؤيده العناصر الوطنية اليسارية في يافا، وجمعية الشباب المسلم في حيفا. وكان يدعو إلى توجيه المقاومة نحو الإنكليز لا نحو اليهود(61).

بالمقابل كان موقف قادة الحركة الوطنية الفلسطينية متواطئًا يصل حدّ الخيانة، فوقّعوا بيانًا تنصلوا فيه من الأعمال التي أقدم عليها المتظاهرون الشباب، تاركين البدو والفلاحين غير المسلمين عرضة لهجمات الطائرات والسيارات المصفحة، والقوات البريطانية. فحكم على الكثير بالإعدام، وعوقب سكان المدن والقرى فخضعوا لقانون العقوبات، وفرضت عليهم الغرامات الكبيرة(62).

وبرهنت أحداث 1929 أن قوة الصهاينة تعتمد على قوة بريطانيا، ومن الأجدى

محاربة الإنكليز إذا ما أريد للصراع أن يحقق أهدافه. والشيء الآخر هو عجز الوجهاء الفلسطينيين عن قيادة جماهيرهم في الصراع ضد الصهيونية وضد السياسة البريطانية في فلسطين. وكان جل ما يريدونه أن يثبتوا للإنكليز مواقفهم الودية(63). وقد عبّر الحاج أمين الحسيني عن نفسه بأنه "من بعض الوجوه، موظف في الدولة"(64)، حتى "أصبح الاتهام يوجه إليه هو نفسه بأنه ضالع مع الحكومة (في أحداث 1929)". "وكانت بريطانيا متنبهة إلى أهمية الحفاظ على الحاج أمين الحسيني ومواقفه الودية ومعارضته لقيام مجابهة عربية – بريطانية في فلسطين. لكنها لم تكن غافلة عن الغضب الشعبي الذي سينفجر بوجه المستعمرين والصهاينة بأي وقت، وكان تشانسلور يشعر ذلك، وهذا واضح في رسالته إلى وزير المستعمرات باسفيلد وانه "يمتد ليشمل الطبقات الأدنى من الشعب كما يمتد إلى القرويين"(65).

كان التيار الشعبي يزداد غضبًا وثورة، وبدأ التفكير الجدي بتغيير أسلوب المواجهة مع العدو والانتقال إلى العنف، وبدأت مواقف الجماهير تشكل تهديدًا للجنة التنفيذية وللقيادة السياسية وتتخطى قراراتها، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت تنطق باسم الأكثرية الساحقة من الوجهاء وطبقة الملاكين، إلا أن هذه الطبقات لم تعد مجمعة على تأييدها، وأن قسمًا كبيرًا من زعماء المسلمين أعربوا علنًا عن تعاطفهم مع الثورة.

ولا شك أن الحركة الثورية في سورية قد رفعت من معنويات الناس اليائسين من مواقف الزعماء السياسيين المستسلمين لمصالحهم، وأعطتهم أملًا بأن الثورة ضد الإنكليز والصهاينة معًا قد تحقق لهم أكثر ما حقّق الوجهاء والإقطاعيون الذين تربعوا على عرش الحركة الوطنية الفلسطينية فترة من الزمن، كانت نتيجتها تراكم الخيبات والفشل، من بيع الأراضي إلى الأزمة الاقتصادية، إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إلى طرد الفلاحين من أرضهم، وإلى ازدياد البطالة.

لم يعد أمام الفلسطينيين سوى النضال من أجل الحفاظ على ما تبقى من أرضهم، والتعاون مع الثوار العرب، فبدأوا بجمع التبرعات وبتشكيل أولى نواة قوة مسلحة عربية، وصفتها أجهزة المخابرات بأنها "عصابات لمهاجمة الموظفين اليهود والبريطانيين، وستعمل هذه العصابات في منطقتي حيفا ونابلس"(66).

بلغ الضغط السياسي أشدّه في فلسطين وتقدّم عنصر الشباب والطلاب إلى الواجهة كعنصر أساسي في تحريك العمل الثوري النشيط والصادق، كذلك ظهر العنصر النسائي، فعقد مؤتمرًا في السادس والعشرين من تشرين الأول 1929 وحضره أكثر من 200 مندوبة مسلمة ومسيحية ينتمين إلى مختلف أنحاء البلاد، لكنّ معظم المشتركات كنّ من الأسر الفلسطينية البارزة، أبرزهن زوجات الزعماء السياسيين، حتى إنّه تمّ انتخاب عقيلة موسى كاظم الحسيني رئيسة للمؤتمر. بعد ذلك تداعت اللجنة التنفيذية

العربية إلى عقد مؤتمر في القدس، شارك فيه شيوخ البدو من مختلف أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى مندوبين من الأردن، وعقدوا العزم على إنقاذ البلاد.

في الوقت ذاته، كانت الجماهير الفلسطينية خارج المؤتمر تترقّب باهتمام شديد مقرراته، فإذا كانت دون المطلوب، فتكون الثورة هي الحل البديل(67).

نستنتج أن الحقبة الممتدة من عام 1922 حتى نهاية 1929، تميزت بمعارضة ضعيفة قادتها شخصيات تقليدية كانت ترى في مسايرة المستعمر مصلحة لها نتيجة خوفها من قوته تارة، وتارة أخرى كانت ترى في إمرار مصالحها فائدة أكبر. فكانت النتيجة مرحلة من الفشل ساهمت فيها قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك. إلا أن تحولًا جديدًا طرأ على طبيعة المواجهة في بداية العام 1929، وأصبحت المعارضة عنيفة ضد الإنكليز والصهاينة معًا، وارتكزت إلى شعبية كبيرة ترى في الثورة المسلحة الوسيلة الوحيدة لإحداث تغيير في السياسة البريطانية تجاه فلسطين.

رابعًا: الطريق إلى الثورة المسلحة (1930-1936):

تغيرت نظرة الفلسطينيين السياسية منذ أحداث 1929، وأصبحت أكثر نضجًا، ومقاومتهم لم تعد مقتصرة على مقاومة اليهود، بل غدت تهدف إلى التخلص من الحكم البريطاني، وتحقيق الاستقلال الوطني، واختاروا الثورة المسلحة والعنف في المواجهة بعدما أثبتت سياسة المهادنة فشلها.

وبدأت مجموعة مسلحة في منطقة صفد وعكا وسمخ، تهاجم الصهاينة ونظام الانتداب، وأطلقت على نفسها "الكف الأخضر"، ونفذت عدة عمليات على أحياء يهودية انطلاقًا من مدينة صفد وعكا، وملكوا قدرة على الحركة والمناورة خاصة في القرى المؤيدة لهم(68).

لكنّ هذه الحركة فشلت في التنسيق مع التيارات السياسية التي لم تكن ترغب باتخاذ خطوات عنيفة ضد الحكم البريطاني فتتضرر مصالحها، وأغلقت عليها المناطق الكبرى ولم تستطع الوصول إلى نابلس.

وبحلول صيف 1930 ألقي القبض على زعيم حركة "الكف الأخضر" أحمد طافش، وفشلت حركتهم، والسبب في ذلك افتقارهم إلى الدعم السياسي والعسكري.

في ظل هذه الأجواء المشحونة، ظهر كتاب باسفليد الأبيض ليتبنى إنشاء مجلس تشريعي وفقًا للخطوط التي رسمها كتاب تشرشل.

رفض الصهاينة "الكتاب الأبيض" لأنه لا ينسجم مع نصوص صك الانتداب، أما الوجهاء الفلسطينيون، وعلى رأسهم جمال الحسيني، فيوافقون على عقد مؤتمر مع ممثلين يهود شرط أن يستبعد وايزمان وغيره من الصهيونيين غير الفلسطينيين لأن المفاوضات مع وايزمان تعني الاعتراف بالصهيونية.

وفي الوقت الذي تفكر فيه الحركة الوطنية الفلسطينية بالتفاوض مع الصهاينة تمنح الحكومة البريطانية لليهود إذنًا بإدخال 1500 مهاجر في محاولة لاسترضائهم.

وأكّد مكدونالد في رسالة خاصة إلى وايزمان السماح بمزيد من الهجرة اليهودية والاستيطان. واعتبر وايزمان رسالة مكدونالد هذه نصرًا جديدًا لهم. أما الوجهاء الفلسطينيون العرب فأحرجوا بموقف ماكدونالد واعتبروا ذلك يمسّ بمركزهم.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى الكفاح "القانوني الفعال" في سبيل استعادة حقوق الفلسطينيين المسلوبة، وقدرت اللجنة تحت ضغط الرأي العام مقاطعة المنتجات اليهودية وتشجيع الصناعات الوطنية والسلع المحلية.

وفي شهر أيار 1931 بدأت السلطات البريطانية بتلقي معلومات سرية عن مخطط ثوري يكون مسرحه العالم العربي والإسلامي ويهدف إلى إنقاذ الأقطار العربية ولا سيما فلسطين وسوريا من الحكم الأجنبي(69). وأن الأمير شكيب أرسلان الشخصية الدرزية اللبنانية البارزة كان قائد هذه الحركة، وكان على اتصال بجميع كبار زعماء القوميين العرب في سوريا والعراق ولبنان ومصر وفلسطين، وكان المخطط يقوم على تنظيم عصابات مسلحة في شرق الأردن ووادي سرحان وصحراء سيناء للعمل في كل من سوريا وفلسطين في وقت واحد(70).

لكنّ المخطط فشل بسبب الانقسامات التي سادت صفوف العرب الفلسطينيين، وعدم موافقة الوجهاء المقربين من بريطانيا على هذا الأسلوب في المواجهة، ولم يتقبلوا مواقف الأمير شكيب أرسلان الذي كان على اتصال وثيق بموسكو التي كانت تعتبر فلسطين قاعدة أساسية لنشاطها في المنطقة. وأن الكومنترن، المنظمة الشيوعية الدولية، نجح في خضم أحداث 1929 في تحقيق نوع من الوحدة بين الشيوعيين العرب واليهود في فلسطين(71).

وفي صيف 1931، بدأ المناضلون الشباب من القوميين العرب التحرك ضد بريطانيا والصهيونية معًا، رافق ذلك عقد المؤتمرات في فلسطين المنددة والمستنكرة لسياسة القمع التي اتبعها البريطانيون في فلسطين، كذلك للمواقف الضعيفة التي يتبناها السياسيون واللجنة التنفيذية العربية نحو الحكومة، وقرّر المؤتمرون أن تتركز مطالب الحركة الوطنية على "الاستقلال ضمن الوحدة العربية"(72).

وبدل أن تتحسن الظروف لمصلحة القضية الفلسطينية، كانت النتيجة أن انعقد المؤتمر الإسلامي العام في القدس في شهر كانون الأول 1931، برئاسة المفتي، ودعي إليه كبار الزعماء السياسيين المسلمين ورجال الدين من مختلف أنحاء العالم، لعلّه يكرّس زعامة المفتي السياسية على فلسطين، ويرفع من مكانته في العالم الإسلامي. لكن الذي حصل أن خصومه السياسيين من آل النشاشيبي، استطاعوا قراءة الموقف، فنظموا أنفسهم في حزب خاص، ودعوا إلى مؤتمر منافس أسموه مؤتمر "الأمة الإسلامية"(73).

وبالرغم من الشعارات التي صدرت عن المؤتمر الإسلامي والحماسة التي أظهرتها تلك المؤتمرات من تأييد لقدسية المسجد الأقصى والأماكن المجاورة، إلا أنها كانت من دون فائدة، وضجيجًا لا يصل إلى آذان البريطانيين الذين يعلمون حجم الاعتراض،

وحدوده، ومدى ضعف الحركة الوطنية، التي سيطرت عليها الانقسامات والخلافات الشخصية، وتحولت إلى هيئة فخرية غير فعّالة[74].

ثم ظهر حزب الاستقلال العربي، وكان من أبرز أعضائه عزت دروزه وصبحي الخضرا، فنادوا بضرورة معارضة السياسة البريطانية، وعاهدوا أنفسهم على الكفاح ضد الاستعمار ومحاربة الهجرة اليهودية وبيع الأراضي.

وتلا ذلك عدة مؤتمرات شارك فيها الشباب الفلسطيني، وكذلك المرأة الفلسطينية، مطالبين بالنضال ضد الصهيونية، في الوقت الذي تزداد فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كانت الزعامة التقليدية الفلسطينية تزداد ضعفًا، ولم يعودوا قادرين على تهدئة الشعب لأنهم فقدوا نفوذهم لديهم[75].

في هذا الجو المحموم، بدأت انتفاضة عام 1933 حيث احتشد فيها أكثر من سبعة آلاف متظاهر مسلحين بالعصي والهراوات، شملت عددًا من المدن الفلسطينية، وسقط ضحية هذه الأحداث عدد من القتلى والجرحى.

لكن المهم في هذه الأحداث أنها جعلت من فلسطين محور اهتمام العالم العربي ومركز استقطاب المشاعر القومية العربية[76]. وكشفت النقاب عن وجود تصميم متصاعد لدى الفلسطينيين في اللجوء إلى العنف من أجل تحقيق الاستقلال الوطني[77].

وكلما انتفض الفلسطينيون ضد الاستعمار كلما تعززت الروابط أكثر بين الإنكليز والصهاينة، واتضحت مصالح بريطانيا أكثر في فلسطين، فالمسألة تخطت الدفاع عن قناة السويس، فوصلت إلى الدفاع عن خطط أنابيب الموصل، حيفا، وطريق الخطوط الجوية البريطانية إلى الهند عبر غزة، كل ذلك جعل من فلسطين حلقة مهمة في الإستراتيجية الاستعمارية وشبكة مواصلات الأمبراطورية[78].

بالرغم من فشل الحركة الوطنية الفلسطينية في إدارة الصراع في فلسطين، إلا أن الأمل الوحيد بقي في مواجهة المحتل بالطرق العنيفة، فخرج الشيخ عز الدين القسام، السوري المولد، والذي هاجر إلى حيفا عام 1921 بعد إنهاء الثورة السورية ضد الفرنسيين، التي كان فيها قائدًا بارزًا ويحمل تجربة غنية في هذا المجال.

وقف القسّام ضد الصهيونية والحكم البريطاني، ونظم خلايا سرية، وأخذ ينشر بينهم الدعوة إلى الثورة. وفي عام 1933 بدأ يجمع التبرعات لابتياع كميات صغيرة من الأسلحة استعدادًا للقيام بثورة ضد الحكومة التي اعتبرها الحامية الحقيقية للصهيونية في فلسطين، وكان معقله حيفا حيث يقطن فقراء الفلاحين.

ومع توالي الأحداث في العام 1935 بدأ القسّام ثورته المسلحة ضد البريطانيين والصهيونيين خلال تشرين الثاني من العام نفسه. ثم انتقل بعد ذلك إلى جنين لدعوة الفلاحين إلى حمل السلاح، فكشفت حركته، وطوّق وحوصر، إلا أنه رفض الاستسلام، وحثّ أتباعه على القتال والاستشهاد. فواجه البريطانيين في جنين، واستشهد فيها القسّام

واثنان من أتباعه، وأسر خمسة آخرون، واختفى الباقون في الجبال.

الواضح في تلك المعركة أن القسّام لم يحصل على الغطاء السياسي من زعماء الحركة الوطنية، ولعلّه أحرجهم بحركته هذه وهم الذي يرتبطون بمصالح مهمة مع الإنكليز وينسقون في كثير من الأحيان مع زعماء الصهاينة.

ولما شيع جثمانه في حيفا في مظاهرة وطنية كبرى، رفعت شعارًا "فليسقط الإنكليز والوطن القومي اليهودي"، تغيّب عن هذه الجنازة كل قادة ما يسمى بالحركة الوطنية، حتى برقيات التعزية التي أرسلوها كانت فاترة تعرّي عقم سياستهم.

لكن ثورة القسّام ألقت بظلها على المسرح السياسي الفلسطيني، وبدأت تظهر مجموعات ثورية تريد أن تحل محل القيادات السياسية التقليدية، أمثال أكرم زعيتر، أبرز أفراد كتلة نابلس وحمد الحسيني وميشيل متري رئيس جمعية العمال العرب في يافا.

وفي قلقيلية تشكلت قوة جديدة من الشباب الثوري، وفي طولكرم تولى القيادة سليم عبد الرحمن. أما في حيفا فتولى العمل عاطف نور الله، وكان يساند هذا العمل عزت دروزه وعجاج نويهض من زعماء حزب الستقلال[79].

وهكذا أصبح الشكل الذي ستتطور إليه الأمور واضحًا، وأصبحت المواجهة ضد البريطانيين قبل الصهاينة، والأزمة تتجه إلى التفاقم، هذا بالإضافة إلى أن الأمور الحياتية في فلسطين بدأت في مطلع العام 1936 تزداد سوءًا، وأصبح عدد المهجرين من أرضهم وعدد العاطلين من العمل كبيرًا، والهجرة اليهودية إلى فلسطين تزداد، ولم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى حمل السلاح للحفاظ على حياتهم ولمقاومة مخططات العدو، الذي يتدرّج في تحقيق أهدافه غير عابئ بالنتائج بسبب الدعم الذي يلقاه من البريطانيين، والمندوب السامي تحديدًا أصبح مخولًا صلاحية إصدار بيان يتناول إنشاء مجلس تشريعي، وتبعه باقتراح تحديد نطاق بيع الأراضي وليس وقفها.

رفض الصهاينة المشروع رفضًا باتًا. أما الزعماء العرب فانقسموا في الرأي حول هذه المقترحات. البعض تلقفه كحزب الدفاع الوطني، أما الحزب العربي فرفض المقترحات وخاصة إنشاء مجلس تشريعي لأنه لا ينسجم مع طموحات البلاد إلا أنه لم ينسحب من عضوية الوفد المدعو إلى لندن.

ازداد الناس غضبًا مما آلت إليه الأمور وشحنت النفوس، وأتت قضية حرمان العرب من العمل في مشاريع يهودية بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، فوقع الصدام الكبير بين العرب واليهود في الخامس عشر من نيسان، وأعلنت فيها حالة الطوارئ في البلاد. وكانت رد الفعل العربية قوية وعنيفة في العديد من المناطق الفلسطينية، وعمّ الإضراب جميع المناطق، وشكلت لجان وعقدت مؤتمرات كان للنساء والطلاب الدور الأبرز فيها، وساروا في طريق العمل المسلح، لكن مواقف الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية مع كل ما يحصل للفلسطينيين، معتدلة، وتستحق "التقدير والامتنان" حسب قول واكهوب[80].

على الرغم من ذلك استمر العمل الثوري في القرى والأرياف، واستمر معه الضغط الإنكليزي على الثوار والقوى التي تؤمّن لهم المأوى. واستعانت حكومة الانتداب بالعرب لحل الإضراب ووقف المقاومة المسلحة، وقد أجريت اتصالات بالمملكة العربية السعودية ونوري السعيد وزير خارجية العراق. وفي حوالي منتصف شهر تموز شجعت الحكومة "الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن على محاولة التوسط لدى الهيئة العربية العليا لمصلحة تحقيق السلام"[81].

واستمر الإضراب وفشلت مهمة السياسيين العرب، ودخل فلسطين الضابط السوري فوزي القاوقجي على رأس مجموعة مسلحة، وأعلن نفسه قائدًا للثورة العربية في سوريا الجنوبية (فلسطين)، وطرأ تحسّن على تكتيك الثوار، وأصبحت مزودة بالأسلحة والذخائر وامتدت عملياتها إلى خارج المناطق التي اعتادت النضال المسلح من قبل[82]. واشتدت المعارك مع القوات البريطانية في أواخر أيلول 1936، وعلى أثر ذلك بدأ العمل على تطوير الثورة وإنهائها، فتوجه وفد من اللجنة العربية العليا للاجتماع بالملك ابن سعود، وتوجه عوني عبد الهادي إلى شرقي الأردن لمقابلة الأمير عبد الله، ونتيجة لهذه الاتصالات وطبقًا لاستشارات مسبقة مع الحكومة البريطانية وجّه الملك ابن سعود والملك غازي والأمير عبد الله في العاشر من تشرين الأول نداءً مشتركًا دعوا فيه إلى حل الإضراب ووقف الثورة و"الاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى التي أعلنت أنها ستحقق العدالة"[83].

في اليوم التالي، نشرت اللجنة العربية العليا نداءات الملوك والحكام العرب، وأعلنت أنها "بعد أن حصلت على موافقة اللجان القومية قررت أن تدعو الأمة العربية "الكريمة" في فلسطين للعودة إلى الهدوء ووضع حدّ للإضراب و"الاضطرابات"، وبالفعل توقف الإضراب وتوقفت الثورة.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة للحركة الوطنية الفلسطينية ودورها في خدمة القضية الفلسطينية، تبين لنا مدى الضعف الذي كانت تعانيه هذه الحركة، ويعود ذلك لأسباب متعددة، منها: أن قادتها بأغلبيتهم انتموا إلى طبقة الوجهاء والملاكين، وارتبطوا بمصالح خاصة مع الإنكليز، وعاشوا حالًا من التحزب والتشرذم، وهيمنت عليهم المنافسات والمصالح الشخصية، وكان الميدان الأكبر للانقسام هو الصراع من أجل السيطرة على المجلس الإسلامي الأعلى بين آل الحسيني وآل النشاشيبي، لأنه كان يعوضهم إلى حد ما، عن أحلامهم في الحكم الذاتي، وهو ما رفضت تحقيقه لهم حكومة الانتداب.

وكان الصراع على مقاعد المجلس بين أعضاء الحركة الوطنية الفلسطينية أقوى بكثير من الصراع الوطني ضد الصهيونية، ونتيجة لذلك، أخذت مختلف الفئات المتصارعة تلتمس التأييد من الحكومة نصرة لها على خصومها، وهذا ما أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية، وإن نجاح الحاج أمين الحسيني في البقاء لفترة طويلة على رأس المجلس، لا يمكن أن يتحقق لو لم ترغب بريطانيا في ذلك، وهذا يشرح

أيضًا موقفه المعارض لأي شكل من أشكال المواجهة مع الحكومة البريطانية كوسيلة لمحاربة الصهيونية. حتى إن البعض من مؤرخي حياته وصديقه بيرلمان (Perlaman) يؤكد أن "الإعداد للثورة كان مخططًا له (والمقصود ثورة آب 1929)، وأن "الحاج أمين الحسيني هو مدبرها"، وأن صديقه ريتشموند، عالم الآثار الذي كان يعمل في المخابرات البريطانية هو الذي دفعه إلى هذا العمل، لكي يكون موجهًا ضد اليهود وليس ضد الإنكليز.

والواضح هنا، مدى تأثر زعماء الحركة الوطنية بمصالحهم، الذي انعكس عجزًا وجبنًا وفشلًا. وأن الأسلوب في مواجهة الصهيونية لم يكن هو الأسلوب الصحيح للنضال الوطني، وكان على الفلسطينيين إذا أرادوا أن يحققوا أهدافهم أن يوجهوا الصراع ضد البريطانيين أولًا وقبل كل شيء.

هذا بالإضافة إلى تدخل الحكومة البريطانية في تركيبة المجلس الإسلامي، وفي تشكيل قيادة الحركة الوطنية، فهي التي كانت تدعم في الانتخابات فريقًا ضد آخر، وكانت في كثير من الأحيان تلعب لعبة التوازن بين العائلات خاصة الحسينيين "المجلسيين" وأخصامهم آل النشاشيبي، رغبة منها في السيطرة على الموقف فيما إذا تطرّف فريق من الفرقاء يكون الخصم جاهزًا للحلول محل الأول، وهكذا تكون بريطانيا تمسك بقواعد اللعبة السياسية، وتسيطر على قيادة الحركة بصورة دائمة.

بالإضافة إلى الدور اليهودي الذي ما ترك فرصة إلا وحاول فيها السيطرة على بعض القيادات العربية بإقامة علاقات شخصية معها، هذا من ناحية، وبالرشوة بالوظائف والمال من ناحية ثانية.

ناهيك عن دور العرب وعلى رأسهم فيصل ابن الحسين الذي كان أول من قايض مملكته مقابل السماح لليهود بالسكن في فلسطين، وكان يتدخل في كل كبيرة وصغيرة في فلسطين بوحي من صديقه لورانس ولمصلحة البريطانيين.

أما الملوك العرب وعلى رأسهم عبد العزيز آل سعود (السعودية) والإمام يحيى حميد الدين (اليمن) وغازي بن فيصل (العراق) والأمير عبد الله (حاكم شرق الأردن)، فاندفعوا إلى الميدان لتطويق الثورة، وتقديم خدمات أكبر لبريطانيا مقابل إمرار مصالحهم معها، ولا يخفى على أحد دور الملك عبد الله وأطماعه في فلسطين، وعلاقته بحزب الدفاع، وهو الحزب المشبوه في نظر المجاهدين الفلسطينيين.

كانت بريطانيا تستعين دائمًا بالملك عبد العزيز آل سعود لأنها كانت تعلم مدى الصلة الوثيقة القائمة بينه وبين الحاج أمين الحسيني، ومدى قدرته على التأثير فيه.

أما العراق، فكان مدفوعًا إلى التدخل في فلسطين بأمرين، أولهما أن للعراق مصالح اقتصادية خاصة من وقف الثورة، ذلك أن أنابيب البترول التابعة لشركة بترول العراق قد تعرضت لأكثر من مرة للتخريب، وثانيهما عودة العراق إلى لعبة (بيدمونت الشرق)، باعتبارها الدولة المستقلة الوحيدة التي تتمتع بمقعد في عصبة الأمم[84].

إن الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنذ اليوم الأول لتشكلها كانت تعاني من مشاكل جنينية، ومن تنافس بين أعضائها

وارتباطهم بمصالح مع الغرب والعرب، مما شلّ حركتهم وجعلهم رهينة الضغوطات الداخلية والخارجية، وأدى إلى خسارتهم من جهة، وإلى ربح الصهاينة من جهة أخرى.

***

الهوامش

• أستاذة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية– الجامعة اللبنانية

(1) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العاشرة 1990، ص 13.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(3) Philip Hitti, history of Syria, including Lebanon and palestine, gorgias press, vol.I, p.698

(4) إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، إصدار المكتبة الشعبية في الناصرة، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا، بدون تاريخ، ص 12.

(5) المصدر نفسه، ص 12.

(6) المصدر نفسه، ص 19 وص 20.

(7) Royal Institute of international affaire, Great Britain and Palestine 1915-1946, information paper, No 20, London, 1945, p.1

(8) Ropert Young: The Independent Arab, London, 1933, p. 271، بالإضافة إلى تقرير وليم بيل رقم 22، 1918/7/1.

(9) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس، 1961، ص 41-68.

(10) عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 23.

(11) بالمرستون، القنصلية البريطانية في القدس وعلاقاتها بيهود فلسطين، ج1، لندن 1939، لا دار نشر، ص 34 من المقدمة.

(12) مذكرات تيودور هرتزل الكاملة، نيويورك، 1960، لا دار نشر، ج2، ص 34.

(13) كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، أيار 1974، ص 17.

(14) أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، م.س.، ص 88.

(15) سوريا الطبيعية هي ما يعرف الآن بسوريا ولبنان والأردن وفلسطين.

(16) كان من بين قادة هذه الجمعية وقت تأسيسها: محمد رستم حيدر (لبنان)، عوني عبد الهادي (فلسطين) جميل مردم (سوريا) محمد المحمصاني (لبنان) رفيق التميمي (فلسطين) توفيق السويدي (العراق) وغيرهم.

(17) الجزائر، تونس، مصر وطرابلس الغرب "ليبيا"، وبدأت تتطلع إلى الولايات العربية العثمانية. توما، م.س.، ص 90.

(18) أميل توما، مصدر سابق، ص 93.

(19) المصدر نفسه، ص 94.

(20) حاييم وايزمن، الذكريات، التجربة والخطأ، جمع المؤلف الحسيني معدي، دار الخلود للنشر، القاهرة 2015، ص 234. أنظر أيضا عيسى السفري، "فلسطين بين الانتداب والصهيونية"، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1937، ط1، ص 14.

(21) تم وضع المعاهدة في 1918/6/4، عيسى السفري، المصدر نفسه، ص 15-16.

(22) توماس أ. لورانس، أعمدة الحكمة السبعة، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط الأولى، بيروت، شباط 1963، ج1، ص 181 وج2، ص 25 من المقدمة.

(23) اميل توما، م.س.، ص 98. أنظر أيضًا عيسى السقدي، م.س.، ص 14.

(24) ساطع الحصري، يوم ميسلون، مكتبة الكشاف ومطبعتها بيروت، ط2، لا تاريخ، ص 92.

(25) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، لا تاريخ، ص 52، ص 53.

(26) مجموعة من النخب، وتمثل قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، وهي تجمع بين القوة الاقتصادية والسياسية التي هيمنت على السياسات العربية الفلسطينية طوال فترة الانتداب البريطاني، وعملوا كوسطاء بين السلطة والشعب. شكلت عائلة الحسيني القوة الرئيسة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

(27) عصام سحنيني، فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1985، ص 45-98، خيرية قاسمية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، ص 41.

(28) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، 1908-1918، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973، ص 171.

(29) أكرم زعيتر (أوراق)، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1979، وثيقة 23، ص 32-33.

(30) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سابق، ص 232، نقلًا عن تقرير للجنة بيل، ص 66. أنظر أيضًا: Y. porath, the Palestinian-arab National Movement: from Riots to Rebellion, 1929-1939, vol. II, London, F. Cass, 1974, p.1-2

(31) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سابق، ص 122، نقلًا عن تقرير ستورز (Stors) حاكم القدس العسكري 3386، F. 0.371، أخذت من الهامش.

(32) Quandt, William, "Political and Military Dimension of contemporary Palestinian Nationalism", in: Quandt, William, Jabber, Fuad, and lesch, Ann Mosely (eds) The politics of Palestinian nationalism, Berkeley, University of California, 1973, p. 19.

(33) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 87.

(34) و.خ. إلى وينغيث، 1918/1/4، و.خ.، 371-3054. لقاء الضابط البريطاني هوغارت مع الملك حسين 1918/1/15، و.خ. 371-3381.

(35) رسالة من أورمبسي غور إلى بلفور 1918/4/19، و.خ. 371-3395. من أورمسبي غور إلى بلفور 1918/4/19، و.خ. 371-3395.

(36) من أورمسبي غور إلى بلفور 1918/8/27 و.خ. 371-3389.

(37) من كلايتون إلى و.خ. 1919/5/11، و.خ. 371-4180

(38) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 115.

(39) جمعية "الفدائية" هي هيئة فدائية سرية كانت تضم عددًا من رجال البوليس والدرك ونشاطاتها تتناول الإعداد للثورة المسلحة

(40) التقرير السياسي لشهر كانون الثاني، 1921، و. خ.، 371-6374

(41) عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 142.

(42) كامل محمود خله، فلسطين الانتداب البريطاني، 1922-1939، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص 160.

(43) كامل محمود خله، المصدر نفسه، ص 161.

(44) تقرير بريتون 1921/5/13، "الحالة في فلسطين"، 1621/6/9، و.م. 733-13، ص 5.

(45) التقرير السياسي لشهر أيار، 1920، ص 2، عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 149.

(46) مذكرة تشرشل "السياسة البريطانية في فلسطين" حزيران 1922، و. م.، 733-34

(47) التقرير السياسي لشهر حزيران 1922، و.م. 733-23

(48) التقرير السياسي لشهر حزيران 1922، ص 3-4.

(49) لسان العرب – العدد 293 – 1922/8/28.

(50) كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني، مصدر سابق، ص 229.

(51) المصدر نفسه، ص 231.

(52) أمين سعيد، الثورة العربية، م.س.، ج3، ص 56-57.

(53) التقرير السياسي لشهر آب 1923، و.م. 733-49. أنظر أيضًا عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 176.

(54) عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 176.

(55) محمد عزة دروزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج1، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ص 47.

(56) كامل محمود خله، م.س.، ص 240.

(57) محمد عزة دروزه، م.س.، ص 46.

(58) كامل محمود خله، م.س.، ص 281.

(59) أنظر تقرير الحكومة عن اجتماع الحاج أمين مع المندوب السامي في 1928/10/30، و.م./733-160.

(60) برقية من الشيخ سعيد الخطيب إلى العصبة القومية بلتون 1929/8/4، و.م. 733-163. أنظر عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 202.

(61) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 206.

(62) أنظر تقرير الإدارة في فلسطين وشرقي الأردن لعام 1929، كتاب المستعمرات رقم 47 لعام 1930، ص 70

(63) من تشانسلور إلى باسفيلد 1929/10/5، و. م. 733-175، ملحق رقم 2، ص 1.

(64) الوزارة "الحالة في فلسطين" 1929/11/28، و. م.، 733-175.

(65) رسالة من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات 1929/10/12، و.م. 733-175

(66) من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات، 1929/10/19، و. م.، 733-163.

(67) "الحالة الفلسطينية" 28-11-1929، ص 6.

(68) رسالة تسانسلور إلى باسفيلد 1930/2/22، ص 8 وص 9.

(69) أنظر تقرير البوليس الفلسطيني "الحركة الإسلامية العربية الثورية"، 1931/5/21، و. م. 733-204.

(70) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 36.

(71) مؤتمر الصحافيين العرب في 18 أيلول في يافا، ومؤتمر "مناضلو فلسطين" في نابلس في اليوم نفسه. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1968، ص 245.

(72) وثائق الحركة الفلسطينية، م.س.، ص 245.

(73) دروزه، م.س.، ص 81.

(74) المصدر نفسه، ص 86.

(75) مقابلة بين واكهوب وعدد من الزعماء العرب، 1933/10/28، و. م.، 732-239.

(76) من القنصل مكاريث (دمشق) إلى السير جون سيمون 1933/11/1، و. م.، 733-239.

(77) من واكهوب إلى كنليف ليتر 1933/11/10، و. م. 733-239.

(78) أنظر كتاب المعهد الملكي للشؤون الدولية "المصالح السياسية والإستراتيجية للمملكة المتحدة" لندن، 1939، لا. د.، ص 142-144.

(79) عبد الوهاب الكيالي، م.س.، ص 254.

(80) من واكهوب إلى أورمسبي غور، 1936/7/8، و. م. 723-297.

(81) رسالة من بيرس إلى وزارة الطيران، أنظر: وثائق المقاومة الفلسطينية، م.س.، ص 194.

(82) المصدر نفسه، ص 194.

(83) تقرير لجنة بيل، ص 101.

(84) أمل محمود خله، م.س.، ص 413.

***